الأمم المتحدة

A/ES-10/511–S/2011/80

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
22 February 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والستون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٨ شباط/فبراير ٢٠١١ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة

أجدني مضطرا لأن أكتب إليكم اليوم كي أوجه انتباهكم إلى إمعان إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الاستخدام المدان للقوة المفرطة والمهلكة بحق المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. ويشمل ذلك لجوء قوات الاحتلال الإسرائيلية عمداً وقسوةً إلى استخدام القوة عشوائيا بحق المدنيين الأبرياء. وإننا إذ نواصل كفاحنا في سبيل التصدي للأزمة الخطيرة السائدة في قطاع غزة من جراء ما تنفذه السلطة القائمة بالاحتلال من سياسات وممارسات غير قانونية، إضافة إلى استمرار الحصار الذي تضربه حوله، مما يتسبب في تعرض السكان المدنيين الفلسطينيين لضروب لا حصر لها من المعاناة والحرمان، نعتبر من واجبنا أن نوجه انتباهكم إلى أن السلطة القائمة بالاحتلال تمضي في محاولاتها الدائبة من أجل إقامة المستوطنات غير القانونية في بقية الأرض الفلسطينية المحتلة، ولا سيما القدس الشرقية.

وقد أقدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية أمس، الخميس ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١، على قتل ثلاثة صيادين فلسطينيين كانوا يلقون شباكهم على مقربة من شاطئ بيت لاهيا، شمالَ مدينة غزة. فقد تعرض هؤلاء الصيادون الثلاثة، وهم جهاد خلف، وطلعة الرواغ، وأشرف القُطيْفان، وكلهم في العشرينات من العمر، لنيران مكثفة من طائرات مروحية

230211 230211 11-24060 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

إسرائيلية فسقطوا قتلى على الفور. كما قتل فلسطيني آخر بطريقة وحشية في القدس الغربية، وكان ذلك يوم الجمعة ١١ شباط/فبراير ٢٠١١ من الأسبوع الفارط. فقد طعن يهود أورثودوكس متطرفون حسام الرويدي، البالغ من العمر ٢٤ سنة، وهو في طريق العودة من العمل إلى بيته في القدس الشرقية المحتلة، فأردوه قتيلا. وبعد الإعلان عن وفاته، أبت السلطة القائمة بالاحتلال تسليم جثمانه إلى أسرته المفجوعة لدفنه حسب الأصول ولم تسلمه إليها إلا بعد أن وافقت الأسرة على الشروط التي فرضتها سلطات الاحتلال، من قبيل منع الأسرة من إقامة صلاة الجنازة عليه قبل الدفن في المسجد الأقصى في القدس الشرقية المحتلة، واقتضاء موافقتها على مواراته الثرى في جنح الظلام بحضور عدد قليل من الأقارب. إننا ندين قتل هؤلاء المدنيين الأبرياء، ونطالب بمحاسبة الضالعين في هذه الجرائم. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يدين جرائم القتل المذكورة إدانة قاطعة، وأن يطلب من إسرائيل الكف عن القوة العشوائية المفرطة التي تستخدمها بحق الشعب الفلسطيني، وأن يحمل السلطة القائمة بالاحتلال على تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة، أيا كانوا.

ومن جانب آخر، لم تتوقف إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، منذ رسالتي الأخيرة إليكم، المؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (A/ES-10/510-S/2011/42)، عن حملتها غير القانونية في إقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي هذا الصدد، أصدرت الحكومة الإسرائيلية عددا من الإعلانات الاستفزازية عما وضعته من خطط وتعتزم اتخاذه من إجراءات لمواصلة مصادرة الممتلكات والأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات عليها بطرق غير شرعية. ففي ٩ شباط/فبراير ٢٠١١، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تشييد مبنيين من المقرر أن يحتضنا ١٣ وحدة استيطانية في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، صادرت قوات الاحتلال الإسرائيلية أكثر من ٣٣ دونم من الأراضي وأقدمت في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة أيضا على تدمير منطقة بمقدار دونم واحد تحتوي على أكثر من ٧٠ شجرة منها أشجار الزيتون والمشمش واللوز والسَّرْو. وبالإضافة إلى تدمير الأرض، قامت الشرطة الإسرائيلية أيضا بضرب ابن صاحبها البالغ من العمر ١٦ سنة ضربا مبرحا خلف لديه إصابات خطيرة. وفي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ أيضا، وافقت الحكومة الإسرائيلية على تشييد ١٢٠ وحدة استيطانية أخرى في مستوطنتي ''راموت ألون'' و ''بيسغات زئيف'' غير القانونيتين، الموجودتين كلتيهما أيضا في القدس الشرقية المحتلة. وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١١، أفادت وسائل الإعلام الإسرائيلية أن قوات الاحتلال الإسرائيلية أعلنت عن خطة لنقل ثلاث من كلياتها العسكرية من منطقة الجليل إلى القدس الشرقية.

وعلى امتداد الفترة التي أعقبت رسالتنا الأخيرة، لم يهدأ عنف المستوطنين. ففي ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١، قام عدد من المستوطنين الإسرائيليين من مستوطنة ''بات عين'' غير القانونية الواقعة نحو شمال قرية بيت عمر، شمالَ الخليل، باقتلاع ٢٥٠ شجيرة من شجيرات الزيتون من أراض تملكها أسرتان فلسطينيتان من جوار قرية صفا. وإذ تتحمل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، المسؤولية الكاملة عن الوجود غير القانوني للمستوطنين وكذا عن جميع أعمالهم غير القانونية، فإننا نناشد المجتمع الدولي أن يمارس الضغوط اللازمة على الحكومة الإسرائيلية من أجل الوقف الفوري لحملة الترهيب التي يشنها المستوطنون غير القانونيين بحق السكان المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم الرازحة تحت الاحتلال.

إن الحملة الاستيطانية غير القانونية التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال ليست فحسب حملة غير مشروعة تنتهك القانون الدولي انتهاكا خطيرا وتخل بالعديد من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة، وتستخف استخفافا تاما بالالتزامات والتعهدات الواقعة بموجب خريطة الطريق وسائر الالتزامات المقطوعة في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط، وإنما تشكل أيضا عقبة كأداء أمام هدف التسوية السلمية للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس حل الدولتين. ذلك أن إسرائيل تمعن في المصادرة غير القانونية للأراضي الفلسطينية، وتمضي قدما في إقامة المستوطنات وتوسيعها وجلب المزيد من المستوطنين الإسرائيليين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة توطيدا لمحاولاتها الرامية إلى ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية ضما يقوم على اللاشرعية وحكم الأمر الواقع، وهذا ما يؤدي إلى تقويض مبدأ وحدة الأرض وسلامتها بشكل خطير ويجعل من آفاق الحل المرتكز على قيام دولتين أمرا مستحيلا من الناحية المادية.

ويقع على كاهل المجتمع الدولي واجب قانوني وأخلاقي باتخاذ موقف ثابت من تلك السياسات والممارسات الإسرائيلية العدوانية المدمرة اللاشرعية والتدخل من أجل وضع حد لها. ومن المؤكد أن اعتماد مجلس الأمن مشروعَ القرار (S/2011/24) المعروض على نظره فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية سيشكل بالتأكيد إسهاما في هذا الاتجاه وسيحمل الرسالة المناسبة والقوية إلى الحكومة الإسرائيلية بأن المجتمع الدولي لم يعد يتحمل مثل تلك السياسات والممارسات غير القانونية. ويجب على المجتمع الدولي في الوقت ذاته ألا يتخلى عن نداءاته من أجل وقف سائر السياسات والممارسات غير القانونية، بما في ذلك التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون غير القانونيين. فمبادئ القانون الدولي وقانون حقوق الإنسان تقتضي ذلك، كما يقتضيه البحث عن سبل السلام وإحلاله في المنطقة.

وتأتي هذه الرسالة إلحاقاً برسائلنا السابقة البالغ عددها ٣٨٣ رسالة بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وهذه الرسائل المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ (A/ES-10/510-S/2011/42) تشكّل سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا بدّ من محاسبة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه، وأعمال إرهاب الدولة، والانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان التي ترتكبها بحق الشعب الفلسطيني، ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة